دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	المسائل الاجتماعية في الإسكان والتخطيط الحضري
المصدر:	المجلة الاجتماعية القومية
الناشر:	المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية
المؤلف الرئيسي:	فهمي، نهى السيد حامد
المجلد/العدد:	مج 18, ع 1,2
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1981
الشهر:	مايو
الصفحات:	43 - 52
رقم MD:	233606
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EduSearch
مواضيع:	التنمية الاجتماعية ، التخطيط العمراني ، الأسكان ، الحضر ، الأحوال الاجتماعية ، الريف ، التنمية الاقتصادية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/233606

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

المسائل الاجتماعية (*)
فى الاسكان والتخطيط الحضرى

دكتورة نهى السيد حامد فهمى (١)

أن المسكن والبيئة السكنية التى تحيط به ، يكونان الاطار المادى الذى يشبع فيه الانسان أكثر احتياجاته ، ويقضى فيه معظم أوقاته ٠٠ فالمسكن مأوى ، ورمز للخصوصية أو المكانة والتمايز ، فهو يعكس الى حد بعيد ، ليس فقط شخصية قاطنية وشخصية المجتمع الذى يوجد فيه ، بل أيضا ، مستواهم التكنولوجى والاقتصادى والاجتماعى ٠

فالمسكن بمفهومه الحديث ، قالب مادى للتفاعل الانسانى ٠٠٠ وتتوقف طبعة هذا التفاعل الى حد كبير ، على تشكيلات هذا الاطار ، بما يتضمنه من مبانى ، وفراغات ، ومرافق ، وخدمات ، وشوارع ، وحدائق ، وساحات ، وأماكن للتسلية ، وأسواق ، وما يتيحه من علاقات اجتماعية ، وما يحتويه من نماذج بشرية ذات خلفيات ثقافية متعددة ٠

فبقدر ما يؤثر الاطار المادى على سلوك وتصرفات وشخصيات الذين يشغلونه ، يؤثر الأفراد والجماعات بدورهم على محيطهم السكنى ، فيشكلونه، ويطوعونه ، ويخضعونه لرغباتهم ومتطلباتهم ٠٠ ففى داخل البيئة السكنية، ينشأ الأطفال ، وتترعرع الصداقات ، وتنمو العلاقات وتزدهر ، وتثور الخلافات ، والصراعات والضغائن ، وينمو الشعور بالانتماء والاندماج ، وتنمو كافة الأعراض المرضية ، من القلق والعزلة والانطواء ، الى الانحراف والعدوان والاجرام ٠

---

* محاضرة القتها الباحثة فى الدورة التدريبية للمهندسين العرب التى عقدت فى القاهرة فى فبراير ١٩٧٧ ٠

(١) رئيسة وحدة بحوث التحضر بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ٠

فالمسكن وسيط بين الانسان والبيئة ... لأنه بغير مضمون البيئة الفيزيقية بدخوله فيها كأحد عناصرها ، أما من الناحية الاجتماعية ، فالمسكن وسيط بين الانسان والمجتمع الذى يعيش فيه ، اذ أن شكل المسكن ومستواه تحددهما المعايير الاجتماعية السائدة والعادات الثقافية المتأصلة .

لذلك ، كان توفير المسكن الصحى الملائم والمحيط السكنى المدروس الذى يراعى تلك المعايير والعادات فى المجتمعات المحلية الريفية منها والحضرية ، من المسائل الهامة التى تشغل السياسة الاجتماعية والاقتصادية فى العالم النامى على وجه الخصوص ، ذلك أن نسبة كبيرة من السكان فيه يعيشون ظروفا سكنية سيئة .. فقد قدر أن نصف سكان قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يسكنون مساكن غير صحية ، شديدة الازدحام .

هذا الوضع السيء ، لدول العالم الثالث ، فى مجال الاسكان ، ناتج عن عدم وجود توازن بين الموارد المتاحة للاسكان والخدمات الحضرية من جهة ، والانفجار السكانى وهجرة الريفيين الى المراكز الحضرية وتضخمها من جهة أخرى ... فالامكانيات الاقتصادية لا تستطيع أن تلاحق النمو الحضرى السريع ، ويتضاعف العجز الاقتصادى نتيجة لوجود قصور فى المرافق والخدمات والأجهزة الادارية وأجهزة التخطيط .

ومن ثم ، برز موضوع الاسكان فى تلك الدول ، واحتل مكان الصدارة بين المشكلات المتعددة التى تعانى منها ، وأصبح لزاما على الحكومات فى تلك الدول ، التصدى لهذه المشكلة ، وايجاد حلول لها ، وبصفة خاصة ، بالنسبة لشريحة عريضة فى هذه المجتمعات لا تجد المأوى المناسب ، ولا تستطيع بامكانياتها المحدودة أن تكون طرفا فى السوق المحلية للبناء فى مجتمعات تشاهد اليوم تغيرات جذرية فى كافة المجالات الاجتماعية ، والاقتصادية ، والثقافية .

فالاسكان فى المجتمع الحديث ، يتضمن تنظيما معقدا ، يرتبط بكافة النواحى الاجتماعية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والسيوسيولوجية ، والطبية ، والايديولوجية . كما يمثل نقط تلاق لكثير من الممارسات البيروقراطية ، والاهتمامات المتفرقة ، وهو ميدان للصراع بين اتجاهات وتيارات ، هى فى أغلب الأحيان متعارضة .. وفى داخل هذا التنظيم المعقد، تلعب كثير من المصالح الشخصية كجماعات ضاغطة للتأثير على القرارات السياسية والقانونية .

ان هذا الوضع المعقد للاســـكان فى البلاد النامية والمتقدمة على حد سواء ، قد جعل التخطيط العمرانى للمجتمعات المحلية ســواء أكانت ريفية أو حضرية ، أمرا لا بد منه ، وأداة عمل واجبة ٠

والتخطيط سواء كان ريفيا أو حضريا ، هو حجر الزاوية فى أى سياسة انمائية ٠٠ ومن الناحية الاجتماعية ، فان التخطيط لا بد أن يركز على المزايا والمكاسب التى يجب أن يحصل عليها الفرد وأسرته ، والمجتمع المحلى ، من التنمية المفترضة ٠٠ أما هدفه ، فيجب أن يكون رفاهية الانسان ٠٠ لذلك فليس المطلوب من التخـطيط العمرانى ، الاهتمام فقط بتشـــييد المبانى ، وتخطيط الأحيـاء والخدمات ٠٠ بل يجب أن يهدف التخـطيط العمرانى الى اقامة البيئات السكنية المدروسة والملائمة ، صحيا واجتماعيا واقتصاديا ، لفئات مختلفة من الأفراد ، والتى تمكنهم من اشباع احتياجاتهم الأساسية ، البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية ، لكى يؤدوا أدوارهم المختلفة بنجاح، حيث يستطيعون النمو نموا سويا ، وينتجون انتاجا ناجحا ، ويساهمون كل فى موقعه فى تقدم ورقى مجتمعهم ٠

والتخطيط العمرانى ، لكى يحقق هذا الهدف ، لا بد أن يسترشد بفهم واضح لطبيعة هذه المجتمعات المحلية الريفية منها والحضرية ، فيحدد أولا ، تعريفا اجتماعيا اقتصاديا ، وليس احصائيا فقط للقرية والمدينة ٠٠ كما يجب أن يسترشد بفهم واضح لوظائف هذه المجتمعات ، هذا الفهم ، يتطلب التعرف على أنشطة السكان الذين يعيشون فى هذه المجتمعـــات ٠٠ كيف يعيشون وأين ؟ ٠٠٠ كيف يعملون وكيف يستهلكون ؟ ٠٠٠ وكيف يلهون ويقضون أوقات فراغهم ؟ ٠٠٠ يمرضون ، ويعالجون ، ويشفون ٠٠٠ هذه الأنشطة هى المادة التى يجب أن يعكف عليها المخطط الحضرى ٠٠ فكما أن الطبيب يجب أن يكون ملما بالتشريح والفيزيولوجيا ، لفهم وظائف الأعضاء، فأن المخطط الحضرى ، لا بد أن يميز بين الشـكل والبناء المادى للمجتمعات المحلية ، ونوعية الحياة الاجتماعية التى تدور بداخله ، ويلم بها معا ، لكى تكون مقترحاته التى ستترجم الى برامج عمل أكثر واقعية ، وأكثر استجابة لاحتياجات المستهلكين ، باعتبار أن المسكن سلعة ، وربما يكون أهم السلع التى يحرص الانسان على اقتنائها ٠

ولا يجب أن يتوقف دور المخطط عند هذا الحد ، أى وصف الدواء ، بل يجب أن يحدد الطرق التى يمكن بواسطتها الحصول على الدواء ٠٠ وأن يتأكد من أن العلاج الذى قرره يستند الى بيانات ومعلومات صحيحة ٠

وهنا تبرز أهمية الاستعانة بالعاملين فى الحقل الاجتماعى ، ليكونوا جنباً الى جنب مع المخطط والمنفذ والمستهلك فى كل مرحلة من مراحل التخطيط ٠٠ فاننا نجد فى أيامنا هذه ، وفى كافة المجالات ، رغبة ملحة فى الاستعانة والاستفادة بالبحوث الاجتماعية ، دون تحديد واضح لدور هذه البحوث وعلاقتها بمشروعات التنمية والتخطيط ، لأن الرابطة بين البحوث الاجتماعية والتخطيط ما زالت مفقودة ٠

وربما يرجع ذلك أساسا الى عدم وجود قنوات اتصال بين نتائج البحوث وبين المخططين من جانب ، وعدم وجود لغة مشتركة بين الباحثين والمهندسين والمخططين من جانب آخر ٠

وقد تكون أهم العقبات التى تقف حائلا دون التزاوج الناجح بين نتائج البحوث والتخطيط ، هى وجود نوع من المقاومة الانفعالية لنتائج تلك البحوث ، من جانب بعض المخططين ، الذين يفضلون الاعتماد على الحدس العام والفطنة بدلا من الاعتماد على البيانات العلمية ، وبصفة خاصة ، اذا كانت هذه البيانات تعنى التغير والتغيير ٠

والتغيير هو هدف أى تخطيط ، فأن ايجاد طرق أفضل لاحداث تغيير ايجابى فى الظروف المعيشية للانسان ، بهدف تحقيق سعادة الانسان ، هو غاية ما ترمى الوصول اليها التنمية الاجتماعية الشاملة ٠

والخطوة الأولى ، السابقة على التخطيط ، هى وجود سياسة واضحة تنتهجها الدولة ، وخطوط عريضة يسترشد بها المخططون على كافة اتجاهاتهم وتخصصاتهم ، لكى يقدموا الخطط الناجحة والبرامج المدروسة لتنفيذ سياسة التنمية الاجتماعية والاقتصادية التى تتبناها الدول النامية فى سعيها نحو التقدم والرقى ، فالسياسة هى تعريف لخط فكرى عريض يترجم الى أعمال تحاول أن تستغل الموارد المتاحة أحسن استغلال لتحقيق الأهداف الاجتماعية، والاقتصادية المتبناة من السلطة الحاكمة ٠

والتخطيط العمرانى شأنه شأن أى تخطيط آخر ، لا بد أن يستند على سياسة واضحة المعالم ٠٠٠ ففى التخطيط العمرانى للمجتمعات الريفية ، لا بد للمخطط أن يعرف : هل سياسة الحكومة أو الدولة نحو تطوير القرية وانمائها ، تتجه اتجاها واضحا نحو التصنيع والميكنة ، واستخدام التكنولوجيا الحديثة ؟ أم تتجه الى المحافظة على طابع القرية المصرية التقليدية، التى تعتمد اعتمادا كليا على الزراعة كأساس لاقتصادياتها ؟ أم ستعمل

الحكومة على ايجاد أنماط متعددة من القرى ، بعضها زراعية وأخرى صناعية وثالثة تجارية ورابعة سياحية ... الخ ؟ هل عمليات تطوير القرية ستكون شاملة ومستوعبة للجوانب المادية والبشرية معا ، أم يقتصر على بعضها دون الأخرى ؟

وبنفس المنطق ، فان التخطيط الحضرى لا بد أن يستند أيضا على سياسة واستراتيجية واضحة فى مجال التنمية الحضرية ، فلا بد للمخطط أن يعرف : هل سياسة الدولة نحو تطوير المناطق الحضرية ، تتجه اتجاها صريحا نحو الحد من الهجرة ، أم أنها لن تضع الضوابط لهذه الظاهرة ؟ وبالتالى ستزداد كثافة المدة الكبرى وتزداد أعباؤها ومشاكلها وأمراضها الاجتماعية ؟

واذا كانت سياسة الدولة تعمل على الحد من الهجرة ، فما هى القرارات التى اتخذت فى هذا الصدد ، وما هى الأجهزة التى يقع عليها عبء تنفيذ هذه القرارات ، وما هى المعايير العلمية المتخذة لتوزيع السكان بين الريف والحضر ؟ وما هى نقاط التمركز السكانى التى تعمل الدولة على ايجادها ، والتى تخدم بواسطتها خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية ؟

واذا تبنت الدولة الاتجاه الثانى ، أى ترك الأمور تجرى وفقا لرغبات الأفراد ، فيهاجر من يريد الى المكان الذى يريده ، فما هى سياستها لاستيعاب هؤلاء الوافدين الى المدن ، وايجاد مأوى لهم ، وامتصاصهم - برغم قلة خبرتهم وعدم اعتيادهم وألفتهم لمتطلبات الحياة الحضرية - فى الأعمال التى بها نقص، والتى تخدم أهداف الخطة القومية ؟

ومن جانب آخر ، ما هى سياسة الدولة بالنسبة لاستغلال الأراضى الشاغرة ، وما هى مسئولياتها فى توفير الأراضى التى تتطلبها مستلزمات التنمية ؟ ما هو موقفها نحو تعمير واعادة تخطيط المناطق المتخلفة فى المدن الكبرى ؟ ما هى سياستها فى التصدى لبناء المساكن الاقتصادية لمحدودى الدخل ؟ ما هى سياستها بالنسبة لتمليك المساكن ؟ ما هى سياستها بالنسبة لتأجير المساكن ، سواء كانت خالية أو مفروشة ؟ ... كل هذه الأمور تحتاج الى اجابة ، وتحتاج الى دراسات علمية جادة تستند على سياسة وأيديولوجية واضحة ، فالدراسات يجب أن ترتبط بالخط السياسى العام وتقدم له الحلول فى ضوء أيديولوجية وهوية معروفة .

فاذا تصدت الدولة لتوفير المساكن الاقتصادية لمحدودى الدخل ، فهذا يعنى تدخل الحكومة لتشكيل القرارات الخاصة بالاسكان والبيئة الحضرية ..

واذا كان هدف الدولة هو رفاهية الشعب وتحسين الظروف المعيشية والصحية وحماية الأسرة وتحقيق الرخاء والعمالة الكاملة ومزيد من العدالة الاجتماعية ، فان هذه الأهداف المشرقة فى مجال التخطيط العمرانى للمجتمعات المحلية يجب أن تترجم الى مبان ، والى فراغات مدروسة ، والى معايير تتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية المرغوبة ، والى جوار مخطط متكامل ٠

ان تشريعات الاسكان فى كل بلاد العالم ، مليئة بهذه الصياغات ، وهذه الأهداف ، ولكنها لا تعطى مؤشرات أو بيانات أو معايير عن كيفية تحقيق هذه الأهداف معماريا ٠

ان وراء كل مرحلة من عمليات الاسكان ، نخبة من المتخصصين ، توازن بين الاحتمالات وتتخذ القرارات بشأن نوعية وشكل البيئة التى يعيش فيها مستهلكون غيرها ، لا تعرف عنهم شيئا ٠٠ هذه القرارات لا يتخذها المستهلك ، ولا المصمم ، ولا المهندس ، ولا ممثلون من الشعب ٠٠ بل تتخذها هذه النخبة ، فتترجم السياسة والايديولوجية الى قوانين ، والى مستويات ، والى لوائح ، وتنصح بما يجب أو لا يجب أن يكون ٠

فاذا ما حدثت أخطاء ، فهذا يعنى أن الخبراء قد جانبهم التوفيق ، أما المساكن التى شيدت ، والأحياء التى خططت ، فانها سوف تشغل على أى الحالات ولمدة سنويات ٠

ان الصعوبة الكبرى التى يجب التوقف عندها ، هى أن مشروعات الاسكان وتخطيط المجتمعات المحلية ، هى أولا وقبل كل شىء ، قرارات سياسية ، وثانيا أحكام قيمية عن الاحتياجات والتصورات والوظائف والعلاقات ، وطريقة الحياة فى القطاعات الريفية والحضرية التى يفترض خطأ ، أن وحداتها متشابهة ومتكررة ٠

ان اصدار مثل هذه الأحكام أمر صعب فى مجتمع متغير ، وبصفة خاصة ، اذا كان العاملون فى قطاع الاسكان من مخططين ومهندسين وممولين ومحامين واداريين واقتصاديين غير مزودين بالبيانات الأساسية لاصدار مثل هذه الأحكام ٠٠ وان عدم توافر البيانات عن المستهلكين وندرة البيانات عن رغباتهم واحتياجاتهم ، يجعل المعماريين المسئولين يتساءلون دائما : « من هو المستهلك الذى أبنى له ؟ » « فالمعمارى لا يستطيع أن يبنى مساكن لمجردات احصائية » ٠

وقد قال أحد الاقتصاديين فى هذا الصدد ، ليس هناك علم للاسكان ولكن هناك مجموعة من الأحكام المسبقة والآراء والمعتقدات عن الاسكان ٠

ولست أدعى أن البحوث الاجتماعية تستطيع أن تجيب على كل تساؤلات المخطط ، بين يوم وليلة ، وأنها استطاعت بالفعل فى المجتمعات التى سبقتنا فى مجال البحث الاجتماعى أن تقدم الحلول ٠

وليس الغرض من هذه الورقة تقديم سرد للبحوث الاجتماعية التى يمكن أن تسترشد بها أجهزة التخطيط بقدر ما هى ابراز بعض المسائل التى تثار اليوم فى عمليات الاسكان والتخطيط والتى تظهر فى علاقتها بقرارات سياسية فى هذا المجال ، دون اعطاء أى تمييز لاحدى المسائل عن الأخرى ، لأنها كلها حيوية ، وتأتى كل منها فى وقت ما فى عملية الاسكان والتخطيط٠

ان غاية ما تنشده البحوث الاجتماعية ، هى أن تكون أداة من أدوات التخطيط ، وأن تستطيع أن تترجم نتائجها الى واقع عملى يفيد أغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية ٠

وبصفة عامة ، هناك أنواع من البحوث يمكن أن تخدم التخطيط العمرانى ، وبالتالى أغراض التنمية الريفية والحضرية نذكر منها :

أولا : البحوث التشخيصية : (Diagnostic Research) ، هذه البحوث تضع يدها على الداء ، وتعطى اجابة عن مشكلة ما ، وهى بحوث تهدف الى جمع البيانات والمعلومات ، سواء كانت كمية أو كيفية ، وتحاول تفسيرها ٠

ومنها المسوح الاجتماعية التى تستطيع أن توفر للمخطط البيانات الأساسية عن المساكن والأسر والأحياء والمدن ، تتعرف على الاحتياجات الكمية ، حجم العجز فى وحدات الاسكان على اختلاف مستوياته ، عدد المساكن الجديدة المطلوبة ، نوعية الأسر التى تحتاج الى ايواء ، هل هى نووية أو ممتدة ، مستقلة أو مشتركة؟ حجم هذه الأسر ، هل هىصغيرة أو متوسطة أم كبيرة ؟ لأى الفئات : الشباب أم الشيوخ ، أم المتزوجين الذين ليس لديهم أطفال ، أو الذين لديهم طفل أو اثنان أو أكثر من ذلك ؟ ٠ كما أن هناك البحوث التى يمكن بواسطتها قياس الاحتياجات الاجتماعية Social needs والمطامح aspirations ، والتصورات representations للسكن المناسب ، لدى مستويات معيشية واقتصادية وثقافية مختلفة ، وما تكشفه هذه الاحتياجات من تصورات عقلية ونماذج ثقافية وأنسلق قيمية لا بد أن يلم بها المخطط ٠

وهناك أيضا البحوث التى يمكن أن تكشف القيم الاجتماعية السائدة وعلاقتها بالاسكان ، والعلاقات الاجتماعية التى تتيحها البناءات المادية والأمراض الاجتماعية التى تتسبب فيها تلك التشكيلات والفراغات المادية ٠

ثانيا : هناك مجال آخر يمكن أن يكون للبحوث الاجتماعية شأن فيه، هو علاقة برامج الاسكان والتخطيط بالخدمات والمرافق المتاحة على مستوى القرية والمجاورة السكنية والحى والمنطقة الحضرية ، وصور هذه الخدمات فى أذهان الأفراد ، فان دراسة رضا السكان ، ودرجة اشباع هذه الخدمات للمستفيدين منها ، يمكن أن تفيد فى وضع معايير ومستويات للخدمات والمرافق ٠

ان معايير البناء فى المجتمعات النامية المقصود بها حماية ذوى الدخول المحدودة ، حتى يتحقق لهم حد أدنى من الظروف الصحية والأمان والخصوصية ٠

غير أن دراسة تلك المعايير انما هو من أنواع القياس لمستوى القبول لدى جماعة ما ، فى وقت ما ، وفى مكان ما ، وفى ظروف ثقافية وتكنولوجية واقتصادية معينة ، لأن اتجاهات الأفراد نحو الكثافة والتزاحم والخصوصية، تختلف من ثقافة لأخرى ، وفى ذات الثقافة بين مرحلة وأخرى ٠ هذه الاختلافات تعكس التغيرات التى تحدث فى العلاقة بين الجماعات المختلفة والبيئات التى يعيشون فيها وادراكهم لهذه العلاقة ٠٠٠ هذه الاتجاهات لا تحدد فقط ، نوعية وطبيعة الاحتياجات المختلفة ، بل تحدد أيضا القيم والمعايير الاجتماعية التى تكمن وراء هذه الاحتياجات ٠

ان هذه المعايير التى هى من صنع الانسان ، تعكس حقوق الأفراد ، كما يتصورها واضعو تلك المعايير فى المساحة والمرافق والخدمات ٠٠٠ الخ ٠ كما تفرض عليهم طرق استخدام هذه الحقوق التى منحت لهم ٠

ان العمل على ايجاد هذه المعايير وتعريفها وتدعيمها على أساس تناسبها مع الثقافة المحلية والثقافات الفرعية ، وعلى أساس الاحتياجات الفعلية للمستهلكين على اختلاف أنواعهم ، وعلى أساس تجربتها محليا ، وتقييمها ، مع الحرص على استخدام المواد المحلية كلما كان ذلك ممكنا ، ومع دراسة ظروف الاقتصاد المحلى ، هو فى حد ذاته ، مؤشر اجتماعى طيب ، ودليل على الجدية التى تبحث بها المشاكل ٠

فاذا كان هدف التخطيط العمرانى هو رفاهية الانسان وسعادته ، فان معايير البناء ومستويات المرافق والخدمات ، يجب أن تكون أدوات التحليل وأساس اتخاذ القرارات التى تساعد على الوصول الى الهدف ٠

فالأساس العملى لهذه المعايير يؤدى الى ايجاد مستويات ومعايير علمية مدروسة ، والأساس الاقتصادى لها يعطى معايير يمكن تطبيقها من الناحية التكنولوجية ، والأساس الاجتماعى لها يؤدى الى معايير مرغوبة اجتماعيا ، تعكس الاحتياجات الفعلية للمستهلكين ٠

ثالثا : وأخيرا ، فهناك مجال آخر يمكن للبحوث الاجتماعية أن تدلى بدلوها فيه ، هو مجال تقويم المشاريع والبرامج المتعلقة بالاسكان والاجابه

على الأسئلة التالية : هل حققت هذه المشاريع الهدف من وجودها ؟ ما هى العوائق المادية والعقبات الاجتماعية التى صادفتها ؟ ما هى اتجاهات المستفيدين نحو هذه المشروعات التى وضعت من أجلهم ؟ ما هى أسباب الرضى ، وأهم أسباب عدم الرضى ؟ ما هى آراء الأهالى فى الخدمات المتوفرة فى البيئة السكنية المخططة ومدى كفايتها وفاعليتها ٠٠٠ الخ ٠

ان هذا التمييز ، الذى أوردناه ، بين البحوث التى يمكن أن تخدم التخطيط ، هو تمييز يخدم أغراض التحليل فقط ، لأن جميع المشاكل التى طرحت متعلقة بعضها ببعض ، والغرض من اثارتها فى رأينا ، هو التعرف على خصائص ومواصفات البيئة السكنية التى تستطيع أكثر من غيرها أن تنمى قدرات الأفراد الذين يعيشون بداخلها ، ويقوى تفاعلهم الاجتماعى ، واتصالهم بعضهم ببعض ، وانتمائهم الاجتماعى ، ويقلل من الشعور بالعزلة والغربة والضياع ٠

ونحن لا ندعى بذلك ، أن البيئة السكنية وحدها هى المسئولة عن تصرف وسلوك الأفراد واتجاهاتهم السلبية والايجابية ٠٠ ولكننا نقول أن البيئة السكنية تؤثر عليهم ويؤثرون هم بدورهم عليها ٠ فالمسكن يعكس التراكم الثقافى لشعب ما ، ويعكس أيضا نوعية هذا الشعب ٠ ذلك أن توفير المسكن شئ بسيط فى حد ذاته ، فاذا لم تتوافر فيه المرافق الأساسية ، واذا كان رب الأسرة عاطلا ، أو لا تتوافر لديه امكانيات الوصول الى العمل ، واذا كانت زوجته لا تجد احتاجاتها اليومية فى الجوار القريب ، واذا كان

أولاده كذلك لا يجدون المدارس الذين يذهبون اليها ، واذا كان الهواء ملوثا وغير نقى • فان المبانى السكنية فى حد ذاتها لن تكون سوى بؤرة للانحلال والانحراف والجريمة •

وأخيرا ، فان التخطيط العمرانى من جهة ، ورغبات المستهلك من جهة أخرى محكومان بالتجربة والمعرفة ، فالمستهلك يريد ما يعرفه وما اختبره ، غير أن هناك أنواعا كثيرة من المساكن والجوار لا يعرفها المستهلك ، ولكنها ممكنة •

لذلك ، فان ما نحتاج الى أن نعرفه ونفهمه ، هو ما يرغبه المســـتهلك اذا ما فهم كافة الاحتمالات من جهة ، وكافة العقبات العملية من جهة أخرى ، واذا ما كان لديه فرص الاختيار والتفضيل •

REFERENCES

1. Dean P. John "Housing design and family values" in Urban Housing (Ed) by William L.C. Wheaton, Grace Milgram, Margy Ellin Meyerson, The Free Press, U.S.A.
2. Noel P. Gist, Fava F. Sylvia : "Urban Society" Thomas Y. Crowell Company, New York 1964.
3. UNESCO : Programme on Man and the Biosphere (M.A.B.) Task Force on the contribution of the Social Sciences to the M.A.B. Programme, Paris 1974.
4. United Nations Environment Programme : Project Report on the Environmental Aspects of Human settlements (Standards and Criteria in the provision of Shelter) Nairobi, Kenya, September 1979.
5. United Nations : Report of the OD Hoc Group of Experts on Housing and Urban Development, ST/SOA/50 E/ON.5/367/Revi 1. New York 1972.
6. United Nations : Social Programming of Housing in Urban Areas, ST/So A/71, New York, 1967.
7. Wilner D, Walkley R., Pinkerton T., Tayback M., "Housing Environment and family life" in Urban Housing (ED) by Whoston, Milgram, Meyarson., the Free Press U.S.A., 1976.
8. Wurster Cotherine, Social questions in housing and community planning in Urban Housing (Ed) by Whoston, Milgram, Meyarson., the Free Press U.S.A., 1976.